**فلسفة الميثاق**

12-10-2023 | 00:00 **المصدر**: "النهار"

**الدكتور عصام سليمان\***

**0 seconds of 0 secondsVolume 0%**

لقد سخف [#الميثاق الوطني](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%8a%d8%ab%d8%a7%d9%82+%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%b7%d9%86%d9%8a) وغدت الميثاقية وسيلة يتذرّع بها البعض لتحقيق مصالح خاصة على حساب المصلحة الوطنية العليا التي وجد الميثاق من أجلها. لذلك يقتضي الواجب تظهير المفهوم الصحيح للميثاق وللميثاقية.

لا يمكن فهم الميثاق الوطني إلّا من خلال الغاية المتوخاة منه. ففكرة الميثاق نشأت في سياق تجربة خاضها ال[#لبنان](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86)يون، بعد إعلان دولة لبنان الكبير، وأكدت لمعظم الأطراف أن مصلحة اللبنانيين المشتركة تكمن في التضامن بعضهم مع بعض للمشاركة في بناء دولة مستقلة تحقق وحدتها من خلال أدائها، فتوفر الأمن والاستقرار والعيش الكريم لمواطنيها على شتى انتماءاتهم ليقوى انتماؤهم الوطني ويتقدم على أي انتماء آخر اقتناعاً منهم بأن لا ضمانة لهم سوى الدولة.

إن مقولة "لا للشرق ولا للغرب" التي اعتُبرت جوهر الميثاق ليست في الحقيقة سوى وسيلة لتحقيق الجوهر الحقيقي للميثاق الذي هو بناء الدولة التي تحقق طموحات اللبنانيين بالعيش الكريم لتجعل لعيشهم المشترك فائدة من خلال المردود الإيجابي على حياتهم، فالعيش المشترك ليس هدفاً بذاته بل وسيلة لتمكين المواطنين من العيش بكرامة.

إن مقولة "لا للشرق ولا للغرب" التي جاءت تعبيراً عن تخلي المسيحيين عن [#الانتداب الفرنسي](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%86%d8%aa%d8%af%d8%a7%d8%a8+%d8%a7%d9%84%d9%81%d8%b1%d9%86%d8%b3%d9%8a)، وتخلي المسلمين عن الانضمام الى كيان عربي أوسع من لبنان، هذه المقولة تطلّبها بناء دولة لبنان المستقل، ولا يعوّل عليها لفهم جوهر الميثاق، وما كتبه المرحوم جورج نقاش حينذاك في مقال حمل عنوان Deux negations ne font pas une nation أي "نفيان لا يصنعان أمّة"، لم يعبّر عن حقيقة الميثاق، فالأمة في المفهوم الاجتماعي والسياسي وفي مفهوم الميثاق ينبغي أن تحققها الدولة من خلال أدائها في مسار يؤدّي الى توحيد اللبنانيين وتقوية انتمائهم الوطني، وهذه المهمة هي المهمة الأساسية للدولة في المجتمعات التعددية، وقد تحققت في دول شعوبها مكونة من مهاجرين جاؤوا من مختلف أصقاع الأرض، وهي دول القارة الأميركية التي حوّلت مجتمعاتها غير المتجانسة الى أمم، بينما بقيت مكونات الشعب اللبناني التي يجمعها التاريخ واللغة والحضارة مشتتة لا بل متصارعة بعضها مع بعض بسبب عجز الدولة عن القيام بواجبها تجاه مجتمعها. والجدير ذكره أن الدستور اللبناني اعتبر أن اللبنانيين أمّة واحدة فجاء في المادة 27 منه أن النائب يمثل الأمة جمعاء.

أما الميثاقية فتكمن في اعتماد السياسات والنهج السياسي اللذين يصبان في تحقيق الغاية التي وُجد الميثاق من أجلها، فلم يوضع الميثاق بهدف تحقيق المصالح الخاصة بل من أجل تحقيق المصلحة الوطنية العليا التي ترتبط بها وحدة المجتمع واستقراره وازدهاره، فالمصلحة الوطنية العليا هي الأساس الذي يستمدّ منه المواطنون والطوائف والأحزاب ومختلف القوى والفئات مصالحهم الذاتية، فلو كان كل من هؤلاء قادراً على تحقيق مصالحه بقواه الذاتية لما كان بحاجة الى وطن ودولة.

الميثاق لم يُحترم ولم يجر التقيّد بمضمونه في رسم السياسات وفي نهج ممارسة السلطة. حاول الرئيس فؤاد شهاب بناء الدولة التي تحقق أهداف الميثاق تحت شعار دولة الاستقلال، فعمل على بناء دولة المؤسسات، غير أن ما أنجزته التجربة الشهابية لم يستمر السير به طويلاً. فالمؤسسات أصيبت بالوهن بسبب من تولوا شؤونها، وتحوّل لبنان الى ساحة للصراعات بفعل ترابط الداخل بالخارج، ووقوع قوى الداخل أسرى استراتجيات الخارج. وكان ولا يزال للصراع العربي الصهيوني، وما نجم عنه من صراعات، دور أساسي في ذلك، فتفجرت حرب مدمّرة في عام 1975 انتهت باتفاق الطائف أو وثيقة الوفاق الوطني.

لقد أنهت وثيقة الوفاق الوطني الحرب بعدما أصبحت الظروف الداخلية والإقليمية والدولية ملائمة، فجددت الميثاق واعتمدت إصلاحات سياسية من شأنها تطوير النظام السياسي وبناء دولة تعمل من أجل توحيد مجتمعها من خلال أدائها، فبدّدت الغموض الذي اكتنف ميثاق 1943، مؤكدة أن لبنان وطن سيد حر ومستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، أرضاً وشعباً ومؤسسات، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

وبما أن شروط تحقيق الوحدة هو الاعتراف بالحقوق والحريات وتوفير الشروط المادية التي تجعل المواطن قادراً على التمتع بها وتقليص التفاوت الاجتماعي بين الطبقات وبين المناطق، نصّت وثيقة الوفاق الوطني على أن لبنان جمهورية ديموقراطية برلمانية تقوم على احترام الحرّيات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل، وعلى أن الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.
ومن أجل التأكيد أن احترام الحقوق والحريات وتحقيق العدالة بمختلف أبعادها شرط أساسي لتحقيق العيش المشترك، نصّت الوثيقة على التزام لبنان بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتجسيد مبادئه في جميع الحقول والمجالات بدون استثناء.

من ناحية ثانية، أكدت وثيقة الوفاق الوطني أن العيش المشترك ركن أساسي لشرعية السلطة التي مصدرها الشعب، ما يعني أن السلطة التي تميز في أدائها بين اللبنانيين وتغذي الانقسامات في ما بينهم تفقد شرعيتها.

لقد أدخلت هذه المبادئ في مقدمة الدستور فغدت جزءاً لا يتجزأ منه، ومن يتولى السلطة ملزم التقيد بها إن لناحية نهج ممارسة السلطة أو لجهة السياسات المعتمدة.

أما الإصلاحات التي أدخلت على النظام فجاءت بهدف تقوية الدولة وتفعيل أداء مؤسساتها لتستطيع أن تقوم بواجباتها تجاه مجتمعها، على أساس أن للدولة اللبنانية الدور الأساس في الحفاظ على الوطن وترسيخ كيانه وتعزيز مقومات وجوده وتحقيق الغاية من العيش المشترك والسير قدماً باتجاه الدولة المدنية وفق ما جاء في المادة 95 من الدستور.

هذه المفاهيم التي بُني عليها الميثاق شوّهتها الممارسة التي انحرفت عن المسار الذي رسمه الدستور وذلك بسبب تغليب منطق الطائفة على منطق الدولة في العلاقة الجدلية القائمة بين الدولة والطائفة في بنية الدولة اللبنانية والتنكر لجوهر الميثاق الوطني ووثيقة الوفاق الوطني، وهو الذهاب من الطائفة الى الدولة لكون الطائفة غير قادرة على أن تشكّل ضمانة لأبنائها، والضمانة تكمن في تحويلهم الى مواطنين في دولة تصون كرامتهم، هذا ما أدى الى انهيار الدولة وتشرد أبناء الطوائف وتفكك العائلات. ًفبدلا من أن توحد الدولة المجتمع وتحوله أمة تقاسمت الطوائف الدولة فأودت بها.

**\*رئيس المجلس الدستوري سابقاً**

**الكلمات الدالة**